

تقدم النساء في العالم 2019-2020

ملخص



العائلات في عالم متغير



استعراض التقرير على عنوان الموقع الإلكتروني التالي: www.progress.unwomen.org

إن الآراء الواردة في هذه المطبوعة تعكس وجهات النظر الشخصية للمؤلفين والمؤلفات ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات والهيئات التابعة لها. لا تعني الحدود والأسماء الموضحة والتسميات المستخدمة على الخرائط الواردة في هذا التقرير إقرارًا أو قبولًا رسميًا ضمنيًا من جانب الأمم المتحدة.

للحصول على قائمة بأي سهو أو أخطاء تم اكتشافها بعد الانتهاء من الطباعة، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني.

تصميم: Blosson - Milan

تصميم النسخة العربية: فرح هشام

ترجمة النسخة العربية: منة نجيدة

تحرير: عماد كريم

طباعة: AGS Custom Graphics، إحدى الشركات التابعة لـ RR Donnelly Company

©هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2019

تم التصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية

كل الحقوق محفوظة

ملخص

تقدم النساء في العالم 2019-2020

العائلات في عالم متغير

العائلات في عالم متغير

يتشارك الناس في موارد كثيرة مثل الإسكان والدخل ويعتنون بالمرضى والضعفاء ويتكاثرون ويتغذون ويعتنون بالأجيال القادمة، ومن هذه النقطة يمكن أن تكون العائلات ملجأ للحب والمودة وهو امر محوري بالنسبة لإحساس كل عضو بالهوية والانتماء.

ومع ذلك، كثيرًا ما تواجه النساء والفتيات العنف والتمييز داخل العائلة فعلى مدى حياتهن، يمكن أن تتوقع حوالي واحدة من كل ثلاث نساء التعرض للإيذاء البدني أو الجنسي على يد شريك حميم وفي بعض البلدان، لا تستطيع الفتيات أن يرثن الممتلكات بينما في بلدان أخرى يطلب من النساء بموجب القانون أن يطيعوا أزواجهن عمدًا مما أدى إلى إبطال أصواتهن وتآكل وكرتهن. يتناول صلب هذا التقرير قضية المساحات المتناقضة للنساء والفتيات في العائلة.

إن عدم المساواة والتمييز والعيوب التي يمكن أن تواجهها النساء والفتيات في حياتهن العائلية وعلاقاتهن ليست طبيعية ولا حتمية لذلك، فإن التحدي الملح الذي يواجه واضعو السياسات والناشطين والناشطات والأشخاص في جميع مناحي الحياة، هو تحويل العائلات إلى أماكن للمساواة والعدالة لتصبح نقطة انطلاق يمكن للنساء والفتيات من خلالها إعمال حقوقهن.

فتح مجال التقدم أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يعد ضمان أن تصبح العائلات مكان يتسم بالمساواة وخالي من التمييز أمرًا ضروريًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث يتطلب تحقيق الهدف رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات على سبيل المثال، القضاء على العنف ووضع حد للممارسات الضارة وضمان حصول المرأة على الموارد الاقتصادية من خلال حقوق الميراث المتساوية والمساواة في قوانين العائلّة وتشجيع المسؤولية المشتركة عن توفير الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي الذي يقع على عاتق النساء بشكل غير متناسب.

من أجل "ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع" (الهدف رقم 3 من أهداف التنمية المستدامة)، تحتاج النساء إلى الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية وتنظيم العائلة من أجل "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" (الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة)، يجب أن تكون الفتيات قادرات على اختيار تأخير الزواج وإكمال تعليمهن من

العالم يتغير بسرعة ومعه أيضًا تتغير طبيعة العائلات ودور النساء والفتيات داخلها. اليوم، لا يوجد شكل عائلي "قياسي" كما لم يكن موجود من قبل. لذلك، يجب أن تتطور القوانين والسياسات وتتكيف حتى يتسنى لهما دعم العائلات وتلبية احتياجات جميع أفرادها. يقيم تقرير تقدم نساء العالم نطاق التحولات في الحياة العائلية وآثارها على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

بالاعتماد على أفضل البيانات المتاحة من جميع أنحاء العالم، يقترح هذا التقرير جدول أعمال شامل للجهات الفاعلة الرئيسية في مجال السياسات ومن ضمنهم المدافعون والمدافعات عن المساواة بين الجنسين والحكومات الوطنية والوكالات الدولية لجعل حقوق الإنسان حقيقة واقعة لجميع النساء والفتيات بغض النظر عن شكل طبيعة العائلة التي يعيشون فيها.

اليوم، هناك العديد من الدلائل على أن النساء أصبحن أكثر قدرة على مشاركة السلطة وسماع صوتهن داخل أسرهن ويشمل ذلك ارتفاع سن الزواج والاعتراف الاجتماعي والقانوني بشكل أكبر بمفهوم تنوع أشكال الشراكة وانخفاض معدلات المواليد لأن أصبحت النساء أكثر قدرة على اختيار ما إذا كان سيتم إنجاب الأطفال ومتى وعددهم وزيادة الاستقلالية الاقتصادية للمرأة. هذه التحولات هي أسباب وعواقب للتغيرات الديموغرافية الكبيرة والتحولات المثيرة في حصول النساء والفتيات على التعليم والعمل والتغيرات الفكرية والمعيارية والإصلاح القانوني وغالبًا ما تكون مدفوعة ومستوحاة من دعوات الحركات النسوية.

هناك حاجة ضرورية إلى وجود هذا الدعوات لحقوق المرأة والتأكيد القوي لقيم حقوق الإنسان أكثر من أي وقت مضى في سياق يتزايد فيه رد الفعل المعاكس على المكاسب التي تحققت يومًا بعد يوم. إن الجهود المتضافرة لحد ومحاولة تراجع إنجازات عقود عديدة من العمل من أجل المساواة بين الجنسين من قبل أولئك الذين يجرمون المرأة من حقها في اتخاذ قراراتها الخاصة، قد صُمّنت مؤخرًا في مفهوم "القيم العائلية" ولكن في الواقع، لم يسعى مؤيدو هذه الآراء إلى تقويض حقوق المرأة فحسب، بل اعتمدوا في الوقت نفسه على سياسات تقضي على الظروف التي تمكن العائلات وأفرادها من الازدهار.

يمكن للأسر ان تكون سبب في نجاح النساء والفتيات أو شقائهن

عتبر العائلات حجر أساس في بناء المجتمعات والتي بدونها لا يمكن أن تعمل المجتمعات والاقتصادات، فمن خلال العائلات،

التقرير على إمكانية خلق أوجه تآزر وفتح مجال التقدم عبر الأجيال سواء فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين أو التنمية المستدامة على نطاق أوسع. ومن أجل تكييف هذه الأجندة وتطبيقها على السياقات الوطنية والمحلية، يتعين على صانعي السياسات فهم كيفية تمكين أو تقييد علاقات القوة بين الجنسين لحقوق المرأة في العائلة والتعرف على الطبيعة المتنوعة والمتغيرة لأشكال العائلة.

أجل "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع" (الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة)، يجب وضع سياسات ملائمة للأسرة ولوائح مكان العمل التي بإمكانها أن تمكن النساء والرجال من الجمع بين تقديم الرعاية مع العمل المأجور.

وينطوي تنفيذ أجندة السياسة الصديقة للأسرة والمحددة في هذا

نساء يتفاوضن على التعاون والصراع في العائلات

فيها جزء ضئيل من سكان العالم، كانت مكاسب المرأة غير متكافئة بين البلدان وبين فئات مختلفة من النساء والعائلات التي ترأسها الأم فقط وتفتقر إلى حماية الدخل من العائل الثاني على سبيل المثال، تواجه خطر فقر أعلى بكثير مقارنة بالعائلات ذات الوالدين.

لا تزال الرعاية مقتصرة على النساء فقط

وفي حين أن وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية قد تحسنت بشكل عام، لكن توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر لا تزال غير متكافئة للغاية مقارنة بالرجال، تقوم النساء بثلاثة أضعاف مقدار الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي داخل العائلات مع وجود تفاوتات صارخة بشكل خاص في سياقات البلدان النامية حيث يكون الوصول إلى البنية التحتية الموفرة للوقت والخدمات العامة أكثر محدودية.⁷

عندما تهجر النساء

في عالم تزداد فيه العولمة يوم بعد يوم وفي عالم يتزايد فيه النزوح القسري، تتفاوض العديد من العائلات على رعاية أفرادها والعناية بهم عن بعد في حين تعتمد العائلات والمجتمعات والدول بشكل متزايد على قدرة المرأة واستعدادها للهجرة وتوليد الدخل معًا لأن الرجال لا يتحملون دائمًا مسؤولية رعاية المعالين في الوطن وفي الواقع تؤكد الهجرة مدى تحمل أدوار النساء كمقدمات للرعاية داخل العائلات وفي حالة غياب الأم، كثيرًا ما تتدخل الجدات والبنات الأكبر سنًا للمساعدة في رعاية المعالين.

عندما تهجر العائلات معًا، وهو أمر لا يمكن القيام به دائمًا، يصعب وصولهم إلى الحماية الاجتماعية والخدمات العامة بشكل متكافئ وعادةً يواجه هذه الثغرات المهاجرين والمهاجرات ذوي الوضع غير النظامي وفي سياقات الأزمات الإنسانية.

يتناول هذا التقرير العائلات كمؤسسات تتعايش فيها كل من التعاون (التضامن والحب) والصراع (عدم المساواة والعنف) (انظر الشكل 1).¹ ويستند إلى الأفكار المستقاة من الاقتصاد النسائي لشرح كيف تتأثر النتائج غير المتساوية داخل العائلات بعدم المساواة بين أفراد الأسرة وعدم القدرة على المساومة، على سبيل المثال في تقاسم الموارد أو تقسيم الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي ويقترح التقرير أيضًا الحلول المناسبة.

بالإضافة إلى دور الدخل المكتسب في تمكين المرأة من التفاوض من أجل حقوقها داخل العائلة، يبرز التقرير أيضًا المساهمة القيمة لأنظمة الدعم الاجتماعي (مثل الجماعات المجتمعية أو منظمات حقوق المرأة) وبيبرز المستحقات التي تلتزم بها الدول (مثل أنظمة الحماية الاجتماعية والخدمات القانونية) والمعايير الاجتماعية التقدمية.² وبهذه الطريقة، يوضح التقرير كيفية فهم العائلات وكيف تتقوى النساء والفتيات داخلها؟

المزيد من الموارد في أيدي (بعض) النساء

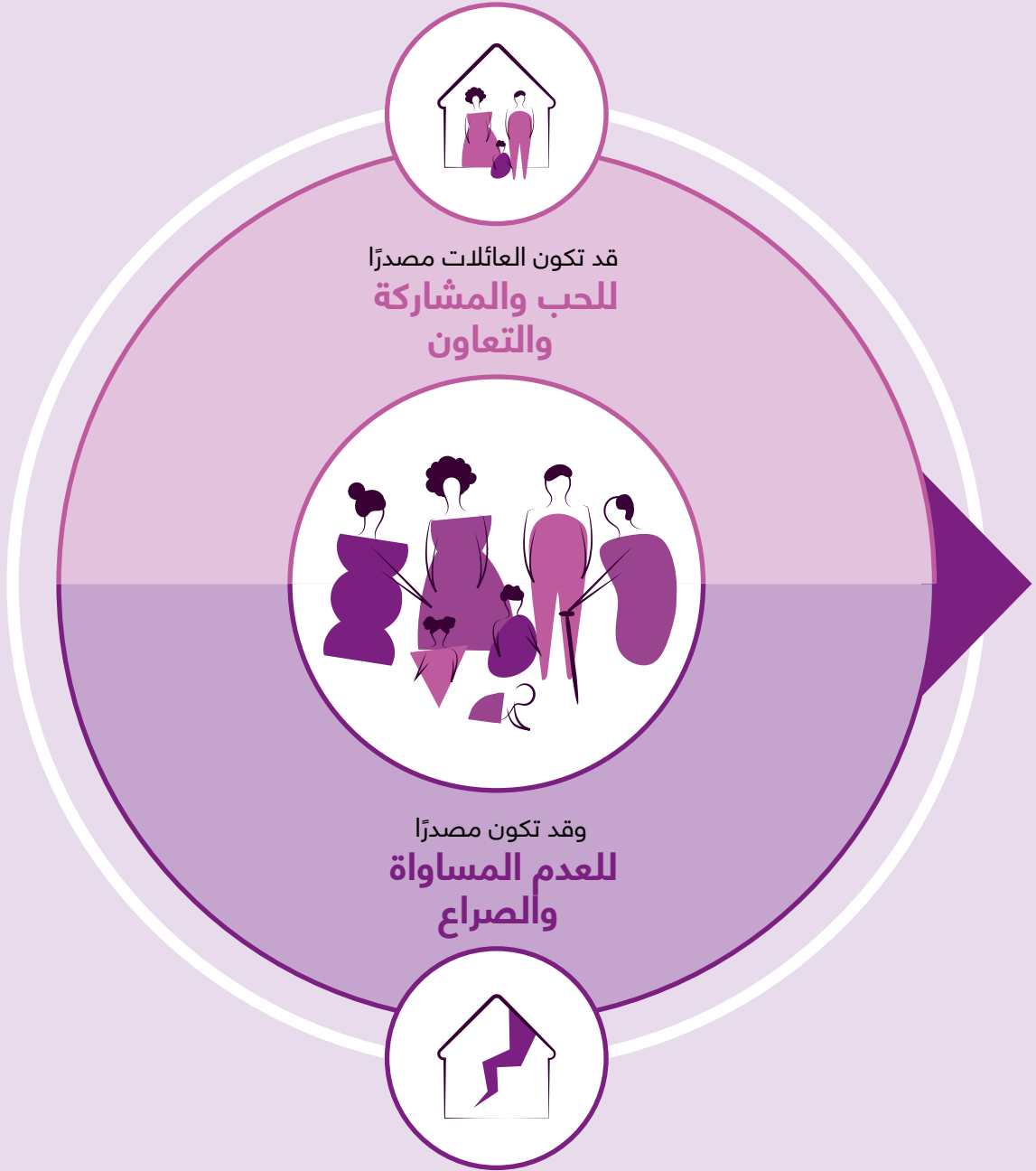
يزداد التقدم ويصبح ملحوظ مع زيادة وصول المرأة إلى الموارد من خلال الدخل المكتسب والحماية الاجتماعية وملكية الأصول وقد أدى ذلك إلى حدوث بعض التحولات في ميزان المساواة داخل المنزل، مما أعطى النساء مزيدًا من الأمن الاقتصادي ومزيدًا من السلطة في عمليات صنع القرار ومساعدتهن على استبعاد عائلتهن من حرمانهن اقتصاديًا.

على الرغم من ذلك، لا يزال، في البلدان المتقدمة حيث كانت مكاسب المرأة أكثر شمولية واستدامة، أولئك الذين يعيشون مع شريك ذكر يساهم عمومًا بأقل من نصف دخل الأسرة ويحصلون على نصيبًا أقل من ثروة العائلة. وتعد "عقوبات الأمومة" في شكل معدلات التوظيف منخفضة والفجوة في الأجور بين النساء اللاتي لديهن أطفال أو بدون أطفال مشكلة مستمرة. وعلاوة على ذلك، في عالم تتركز فيه الثروة والأصول بصورة متزايدة ويتحكم

تفاوض النساء على حقوقهن داخل أسرهن

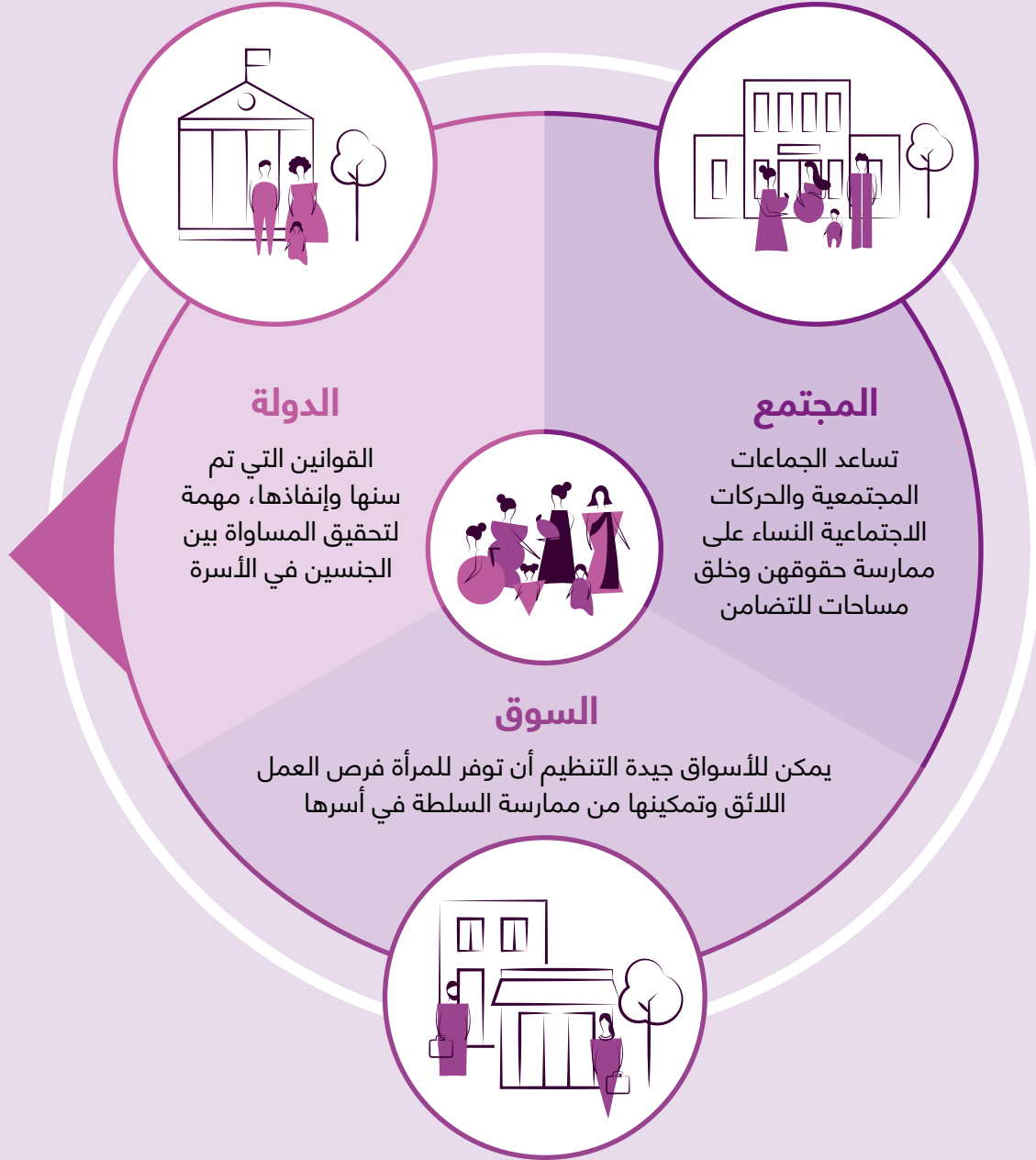
عدم المساواة بين الجنسين في العلاقات العائلية يعني أن النساء غالباً ما يتعين عليهن المساومة على نصيبهن العادل من المال والطعام ووقت الفراغ وقوة صنع القرار

العائلات ملجأ للتعاون او للصراع



تأثير العائلات على المؤسسات

يمكن أن تساعد الإجراءات التي تتخذها الدولة والمجتمعات والأسواق النساء في المساواة على حقوقهن في أسرهن



تأثير المؤسسات على الأسر

استمرار العنف ضد النساء والفتيات

إن العنف ضد النساء والفتيات من أسوأ مظاهر الصراع داخل العائلات، فبعد عقود من نشاط الحركات النسوية، تم الاعتراف بالعنف داخل العائلة كمصدر للقلق العام وليس كمسألة خاصة بوجود الآن قوانين وخطط عمل وخدمات حماية ودعم وعدد متزايد من التدابير لمنع العنف.

عائلات اليوم: المتغيرة والمتنوعة

عادًًا بسبب أن تكلفة تكوين أسرة لبعض الأزواج تكون مرتفعة للغاية.¹⁴ كما يمكن أن تعكس إحصاء النساء المتزايد عن الدخل في شركات يتوقع أن يضطلعن فيها بدور ثانوي.

إن ارتفاع معدلات الطلاق من أبرز سمات التغيير العائلي في معظم المناطق منذ الثمانينيات من القرن العشرين.¹⁵ حيث أدى تحرير قوانين الطلاق في بعض البلدان المتقدمة إلى انخفاض معدلات الانتحار من جانب النساء وتراجع حالات العنف المنزلي المبلغ عنها وتراجع أيضًا عدد حالات قتل النساء على أيدي أزواجهن.¹⁶

ومع ذلك، يمكن أن تؤدي الزيادات في الطلاق والانفصال إلى أشكال أخرى من الضعف لدى النساء حيث يستلزم إنهاء العلاقة عادةً عواقب اقتصادية سلبية أكثر بكثير على النساء منها للرجل لأن في كثير من الأحيان، تفقد المرأة الوصول إلى الأصول الزوجية أو الموارد أو حتى حضانة الأطفال.¹⁷

صوت المرأة ووكالتها في المسائل الإنجابية

إن عملية الإنجاب هي إحدى الأركان المركزية للحياة العائلية حيث تحدث فيها تحولات كبيرة ففي جميع أنحاء العالم، معدلات المواليد آخذة في الانخفاض وإن كان بمعدلات مختلفة ومتفاوتة في جميع المناطق.

من ناحية، يشير هذا التحول إلى أن المرأة تمارس قدرًا أكبر من السلطة والرأي في القرارات المتعلقة بما إذا كان يجب إنجاب الأطفال وتوقيت ذلك وعددهم فمن الناحية العملية، تكون المحافظة على العائلات الصغيرة ذات تكلفة أقل ويوفر عبء رعاية المرأة والعمل المنزلي داخلها.

من الناحية الأخرى، يشير انخفاض معدلات المواليد في بعض المناطق أيضًا إلى أن النساء والرجال ربما ينجبون أطفالًا أقل مما يرغبون حيث قد يتقيد الأب والأم بعدد إنجاب الأطفال الذين

لا تتخذ العائلات اليوم شكلًا ثابتًا، كما لم تفعل في الماضي فاستنادًا إلى أحدث البيانات العالمية المتاحة، يوثق التقرير التنوع الكبير في الهياكل العائلية والعلاقات الموجودة عبر المناطق وداخل البلدان ومع مرور الوقت والزمان.

إذا قمنا بتحليل العائلات، فإن ما يزيد بنسبة ضئيلة عن ثلث العائلات على مستوى العالم (38%) مكونة من زوجين مع أطفال من أي عمر (انظر الشكل 2).⁹ ولكن حتى هذه العائلات بعيدة كل البعد عن التجانس، حيث أنها تختلف حسب مستوى الدخل أو فارق السن بين الأطفال وسنجد أيضًا أن ما يقرب من ثلثي جميع العائلات تتخذ شكلًا مختلفًا، ومن بين هؤلاء، ما يقرب من الثلث (27%) هي عائلات ممتدة تشمل على سبيل المثال الأجداد أو العمات أو الأعمام.

أما العائلات ذات الأم أو الأب فقط، وتعتبر (84%) منها على مستوى العالم هي أسر ذات الأم فقط، والعائلات المكونة من الأزواج من جنسين مختلفين أو من نفس الجنس دون أطفال شائعة أيضًا في العديد من المناطق.¹⁰

والسؤال الذي يطرحه هو ما الذي يفسر الاختلاف في تكوين العائلة عبر المناطق وداخل البلدان؟ تلعب الاختلافات في السياسات العامة والأعراف الاجتماعية والتغيرات الديموغرافية وأنماط العمالة جميعها دورًا في اختلافهم.¹¹

التغيرات في الشراكات الحميمة

على مدى العقود الثلاثة الماضية، حدثت تغيرات مهمة فيما إذا كان النساء والرجال يشكلون شراكات حميمة ومتى ومع من وأصبح الرجال والنساء في جميع مناطق العالم يقومون بتأخير الزواج.¹² وقد مكّن ذلك النساء من إكمال تعليمهن وإثبات أنفسهن بشكل أقوى في سوق العمل ودعم أنفسهن اقتصاديًا.¹³ فكرة التعايش دون أسرة أخذت في الازدياد وفي بعض المناطق، يتزايد عدد النساء اللاتي يخرن عدم الزواج حيث تنشأ هذه القرارات

قد تختار النساء أيضًا إنجاب عدد أقل من الأطفال لأن الرجال ما زالوا لا يقومون بحصتهم العادلة في الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي. إن فهم ديناميات النوع الاجتماعي للأسر وتنوع أشكالهم التي تتخذها عبر المناطق وبمرور الوقت وحتى داخل حياة النساء والرجال من الأساسيات الضرورية لصنع السياسات.

لديهم استجابة للظروف الاقتصادية التي تجعل من تربية الأطفال تحديًا ماليًا أو لأنه في حالة عدم وجود خدمات رعاية طويلة الأجل عالية الجودة، يزداد الأمر صعوبة أن كان لديهم أيضًا آباء كبار السن لرعايتهم.

ما هو دور العمل الاجتماعي؟

العالمي لحقوق الإنسان بالعائلات كوحدة أساسية في المجتمع وهي وحدة تتطلب الحماية والمساعدة.¹⁹ أما في القانون الدولي، ترتبط حماية العائلة ارتباطًا جوهريًا بمبدأ المساواة وعدم التمييز خاصة فيما يتعلق بالزواج.²⁰ وتوضح اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) أنه يجب قراءة العلاقات العائلية في ضوء هذا المبدأ (المادة 16). إن تطبيقه على السياق العائلي يعني أن جميع القوانين والسياسات والممارسات المتعلقة بالعائلة يجب أن تنفذ دون تمييز ضد أفراد الأسرة أو ضد أي شكل من أشكال العائلة.

كما عارضت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الفصل المصطنع بين "الجمهور" والمجال "الخاص" وأوضحت أن الدول عليها التزام كبير بضمان الوفاء بحقوق الإنسان في عالم الزواج والعائلات "الخاص" كما تفعل في عالم الأسواق والسياسة "العام".²¹

إن العلاقة بين العائلات والاقتصادات والحكومات هي علاقة تكافلية: فكل منهما يحتاج إلى ازدهار الآخر لتحقيق مجتمعات مستقرة ومزدهرة. تحتاج الأسواق والدول التي تعمل بشكل جيد إلى العائلات لتوفير العمالة وشراء السلع والخدمات ودفع الضرائب ورعاية الأعضاء المنتجين في المجتمع ولكن رغم كل ذلك، فإن المساهمات التي تقدمها العائلات ليست مرنة بشكل لا نهائي حيث إن معاملة العائلات كـ "بئر بلا قاع" وهي الوسيلة التي يعتمد عليها القطاع العام والخاص بلا حدود، يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على العائلات وأفرادها. بالإضافة، إن التقشف والأجور الضعيفة والصراع وتغير المناخ المتسارع يجعل من الصعب للغاية على العائلات أن تحافظ على نفسها وفي هذا السياق، أصبحت المجتمعات الداعمة والأسواق والدول ضرورية.

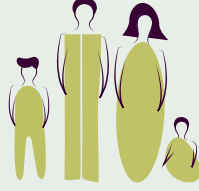
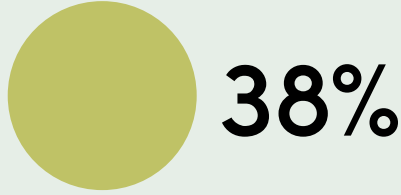
تتحمل الدول مسؤولية خاصة عن إعالة العائلات نتيجة لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان فمنذ أكثر من 70 عامًا، اعترف الإعلان

انواع العائلات: المتوسط الإقليمي والعالمي

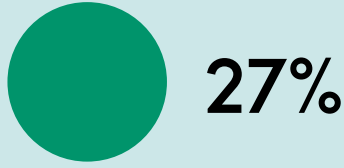
على الصعيد العالمي، تتكون أقل من أربعة من كل عشرة عائلة من قبل زوجين يعيشون مع أطفال (من أي فئة عمرية)

نسبة العائلات حسب نوعها
وتوزيعها العالمي

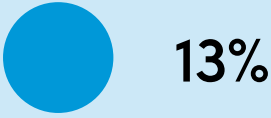
انواع العائلات



زوجان وأطفال (من أي فئة عمرية ومن ضمنهم الأبناء البالغين)



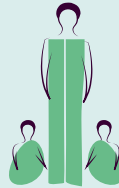
عائلة ممتدة



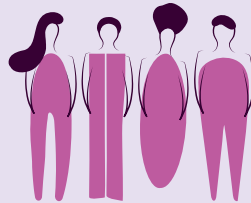
زوجان فقط



شخص واحد



أب أو أم وحيد/ة

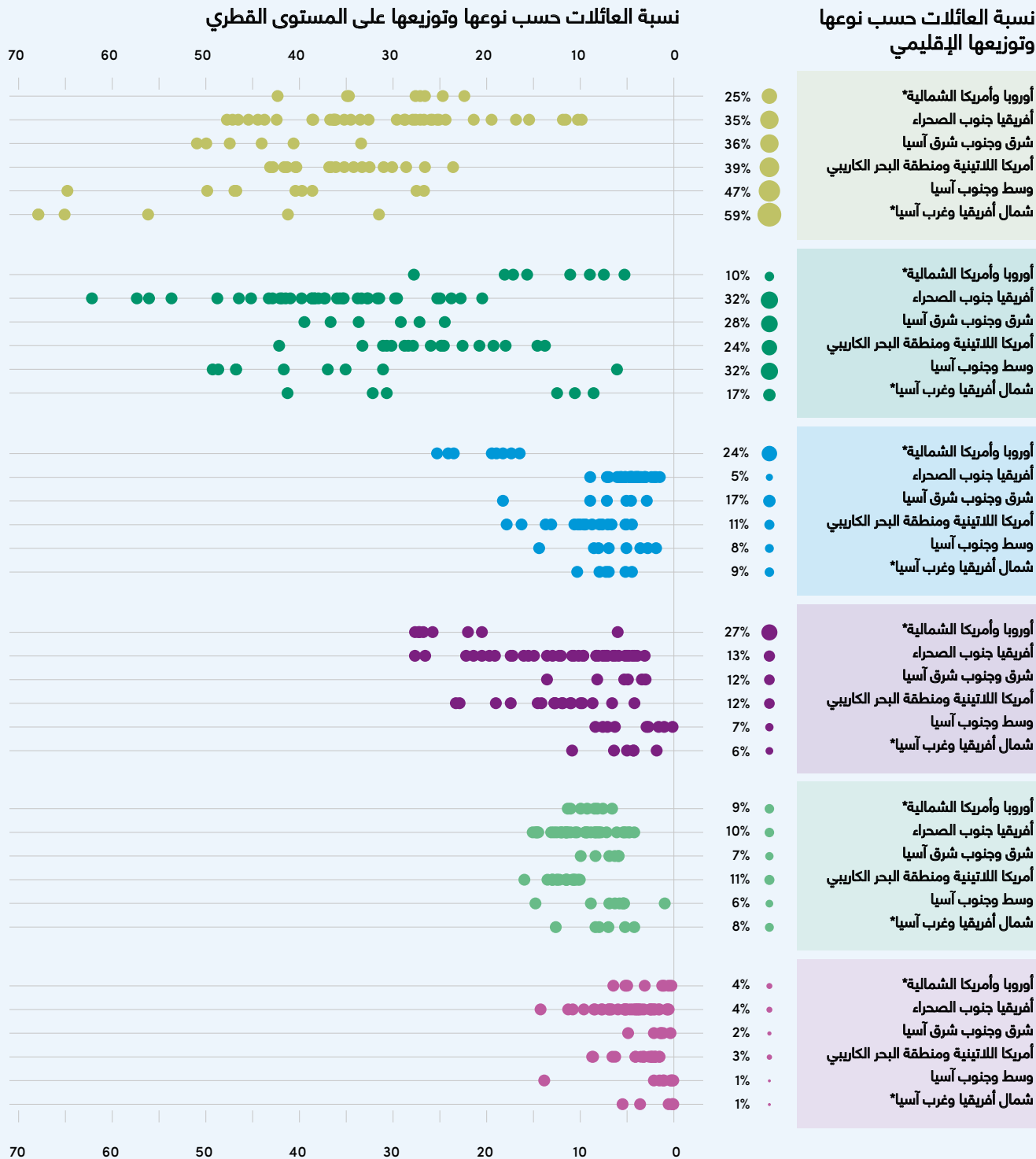


شخص ليس من العائلة

المصدر: القيم الإقليمية التي حسبتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستخدام تقديرات منشورة على المستوى القطري من تقرير الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. بالنسبة لهذا التحليل، تستند البيانات الخاصة بالصين إلى التقديرات التي تم إنتاجها ونشرها في Hu و Peng عام 2015.

ملحوظة: تستند التقديرات الإقليمية التي تحمل علامة النجمة (*) إلى أقل من ثلثي سكانها الإقليميين وينبغي معالجتها بحذر: أوروبا وأمريكا الشمالية (41.0 في المائة من السكان) وشمال إفريقيا وغرب آسيا (36.1 في المائة من السكان). قد لا يبلغ إجمالي التوزيعات العالمية والإقليمية للعائلات حسب النوع 100 بسبب التقريب. كانت التغطية السكانية غير كافية لأوقيانوسيا وبالتالي لم تظهر.

التنوع هو القاعدة في تكوين العائلة في جنوب الصحراء ووسط وجنوب آسيا حيث يتم توسيع ما يقرب من ثلث جميع العائلات وفي بعض المناطق، واحدة من كل عشرة عائلة وحيدة الأب أو الأم



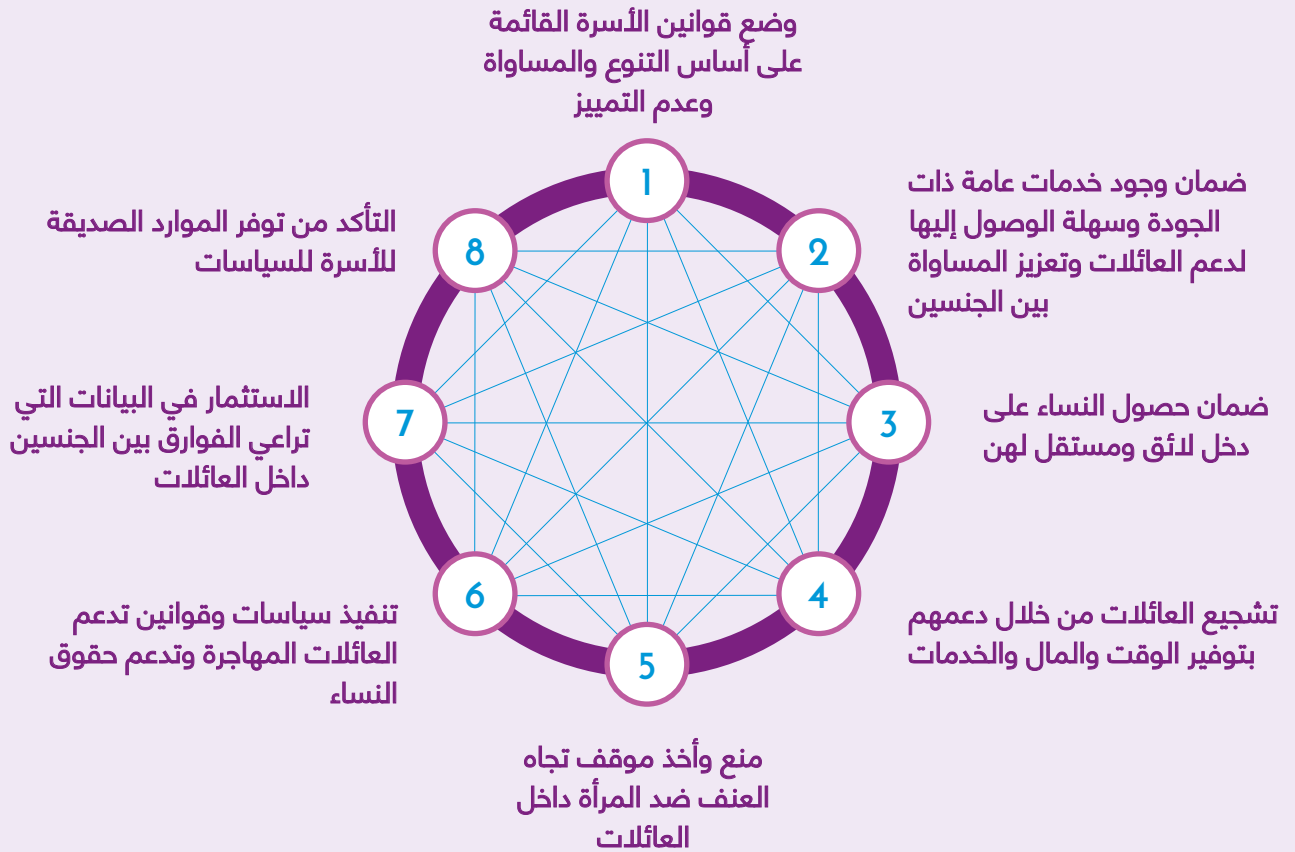
الرئيسية والمكلفة بالواجبات ومناصرين ومناصرات المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، فإن عوامل التغيير الرئيسية الأخرى لها أيضًا دور تؤديه. ومن أهم هذه المنظمات النسائية والنسوية التي كانت تاريخيًا محركًا رئيسيًا للتغيير وغالبًا ما تبني تحالفات مع النقابات العمالية والمنظمات الدينية والقطاع الخاص لتغيير وتنفيذ القوانين والسياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين داخل العائلات وخارجها. تدعم أجندة السياسة الخاصة بالتقرير رؤية للعائلات كدار وملجأ للمساواة والعدالة ومكان يمكن للنساء والفتيات ممارسة السلطة والصوت فيه وحيث يتمتعن بالأمن الاقتصادي والسلامة البدنية.

توفر الاتفاقيات الإضافية الواردة في هذا التقرير إطارًا قانونيًا وتوجيهًا مفصلاً للسياسة بشأن مجموعة شاملة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بما في ذلك الالتزام بضمان تمتع جميع الأزواج والأفراد بالحقوق في تقرير عدد وخلق المسافات العمرية بين الأطفال وتوقيت إنجابهم (برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية)²² وتوفر أيضًا الالتزام بالقضاء على العنف ضد النساء والفتيات بجميع مظاهره بما في ذلك داخل العائلة (التوصية العامة رقم 35 للاتفاقية)²³ والالتزام بحماية حقوق الطفل (CRC).²⁴

في حين أن هذا التقرير يحدد الحكومات باعتبارها الجهات الفاعلة

المضي قدمًا: برنامج سياسة العائلات الودية

1. وضع قوانين الأسرة القائمة على التنوع والمساواة وعدم التمييز



حيث لا يُطلب من الرجال دفع حصتهم العادلة في إعالة أطفالهم.

ولكن، كما يظهر من مثال تونس (انظر الصندوق 1)، يمكن لقوانين الأسرة التمييزية أن تتغير وتحدث وغالبًا ما يكون ذلك نتيجة للحملة الطويلة الأجل التي يقوم بها ناشطات ونشطاء حقوق المرأة وحلفاؤها في الحكومة والقضاء والمجتمع المدني. في معظم المناطق، كان هناك اتجاه قوي نحو تحقيق المساواة في قوانين الأسرة وخاصة منذ الخمسينيات.²⁵ هناك حاجة إلى مزيد من الإصلاح من خلال مراعاة قوانين الأسرة للتنوع الفعلي لترتيبات الشراكة بما في ذلك ضمان حماية حقوق المرأة في العلاقات الجنسية المثلية و / أو العلاقات الحميمة.

تنظم الدول والمجتمعات والمؤسسات الدينية وتتدخل في الزواج والحياة العائلية من خلال القوانين والسياسات وغالبًا ما تتضمن قوانين الأسرة التي تحكم الزواج (بما في ذلك الحد الأدنى لسن الزواج) والطلاق وحضانة الأطفال والوصاية والتبني والميراث، أحكامًا تمييزية بين الجنسين مما يخلق مجالًا غير متساوٍ للنساء والفتيات في أنحاء كثيرة من العالم. إن الافتقار إلى الحقوق القانونية لبدء إجراءات الطلاق أو التهديد بفقدان حضانة الأطفال يمكنها أن تشوه علاقات القوة بين الجنسين وتضع النساء في علاقات غير مرضية أو حتى عنيفة وتقوض الوكالة النسائية للخروج من الشراكات التعيسية في السياقات التي لا تتمكن فيها أنظمة الملكية الزوجية من الاعتراف بمساهماتها غير المدفوعة أو

صندوق 1 التقدم في قوانين الأسرة في تونس

أصبحت تونس رائدة في العالم العربي في قوانين المساواة بين الجنسين منذ عام 1956 عندما نصت مدونة الأحوال الشخصية على الزواج على أساس الموافقة المتبادلة والمساواة للمرأة في إجراءات الطلاق.

بعد مرور 60 عامًا تقريبًا، في عام 2014، ألغت الحكومة جميع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتم سن دستور جديد يمنح المرأة حقوقًا جديدة بعيدة المدى.²⁶ لعبت منظمات المجتمع المدني النسائية دورًا مهمًا في هذا الإنجاز وعملوا عبر الخطوط الحزبية والانقسامات التاريخية بين جماعات حقوق المرأة الإسلامية والعلمانية لتأسيس "الحوار الوطني للمرأة" الذي طوّر منصة شاملة لمطالبهن فيما يتعلق بالدستور الجديد.²⁷ واستخدموا وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي والمعارضة من أجل إطلاق مشروع من شأنه أن يضع المرأة على أنها "مكملة" للرجال ونتيجة لذلك، تم تعديل المشروع بحيث ينص على أن "جميع المواطنين والمواطنات، ذكورًا وإناثًا، لهم حقوق وواجبات متساوية وأنهم متساوون أمام القانون دون أي تمييز" (المادة 21).²⁸

وفر الدستور الجديد أساسًا ثابتًا للتغييرات التشريعية الهامة في عام 2017 من ضمنها إقرار قانون القضاء على العنف ضد المرأة وإلغاء حكم قانون العقوبات الذي سمح للمغتصب بالهروب من العقوبة إذا تزوج من ضحيته وتغييرات في القوانين التي تمنع النساء المسلمات من الزواج من غير المسلمين.²⁹

في عام 2018، تم اتخاذ خطوات لجعل تونس أول دولة في المنطقة تقوم بالتشريع من أجل المساواة في الميراث.³⁰ حيث تجادل النسويات من خلفية إسلامية في المنطقة بأن قوانين الميراث تتطلب الإصلاح ليس فقط على أساس المساواة والعدالة ولكن أيضًا للمواكبة مع التغييرات في هيكل وديناميات الحياة العائلية. تاريخيًا، كان وصول النساء إلى الميراث بنسب أقل يتم تبريره بدور الرجال كمقدم للرعاية للنساء والأطفال. ولكن الآن وبعد أن أصبحت نسبة كبيرة من العائلات في بعض بلدان المنطقة ترعاها نساء بمفردهن³¹، تجادل الناشطات الإسلاميات بأن قضية التغيير لا يمكن دحضها واعتبارها قضية عاجلة.

2. ضمان توفير خدمات عامة ذات جودة وسهولة الوصول إليها لدعم العائلات وتعزيز المساواة بين الجنسين

بذلك سوى 42.2% من النساء في جميع أنحاء العالم تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة أو في اتحاد يرغبن في استخدام وسيلة منع الحمل الحديثة وبحلول عام 2015، بلغ عددهن 77.2% (انظر الشكل 3). من أجل ضمان أن تتمتع المرأة بالسلطة والصوت ضمن شراكاتها، يلزم تحقيق المزيد من التقدم في حصول النساء والرجال على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية القائمة على الحقوق والتي غالبًا ما تسير جنبًا إلى جنب مع تعزيز نظم الصحة العامة كما يوضح مثال رواندا (انظر صندوق 2) فحسب التكلفة الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، هناك حاجة ملحة لسياسات الحد من الوفيات والمعاناة الناجمة عن الإجهاض غير الآمن.³³

تلعب الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية الإنجابية، دورًا حاسمًا في دعم العائلات وتعزيز المساواة بين الجنسين. في البلدان المتقدمة، فتح التعليم آفاقًا جديدة للنساء خارج المجال المنزلي بينما في البلدان النامية، يرتبط الالتحاق بالمدارس الثانوية بانخفاض في الزواج المبكر وإنجاب المراهقات ويلزم بذل مزيد من الجهود للوصول إلى الفتيات في المناطق الريفية والفتيات ذوات الإعاقة والفتيات المنتميات إلى مجموعات الأقليات العرقية والفئات الفقيرة، وتعد كذلك المناهج الدراسية التي تعزز المساواة بين الجنسين والعلاقات الصحية ضرورية وكذلك ضمان أن المدارس ترحب ولا تميز ضد الفتيات الحوامل والآباء الصغار.

إن تحكم المرأة على خصوبتها هي أساس رفاهيتها وفرصها والتمتع بجميع حقوقها الإنسانية الأخرى. في عام 1970، لم تتمتع

صندوق 2 توسيع نطاق خدمات تنظيم العائلات

في منطقة يشيع فيها ضعف النظم الصحية وارتفاع معدلات المواليد، قامت رواندا بخطوات هائلة في زيادة الوصول بسرعة إلى خدمات تنظيم العائلات والصحة الإنجابية مع توفير فوائد قابلة للقياس للنساء والعائلات والمجتمع الأوسع.

في عام 1970، لم تلبى وسائل منع الحمل الحديثة سوى 0.2% من الطلب على تنظيم العائلات في رواندا وبحلول عام 2030، من المتوقع أن تصل إلى 78.2% أي أعلى بكثير من المتوسط في جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا (62.0%).³⁴ وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، بلغ معدل الخصوبة الإجمالي في رواندا أكثر من النصف من 8.3 إلى 3.8 من المواليد الأحياء لكل امرأة³⁵ بينما انخفضت نسبة وفيات الأمهات من 1,300 و وفاة لكل 100,000 ولادة حية في 1990 إلى 290 في 2015.³⁶

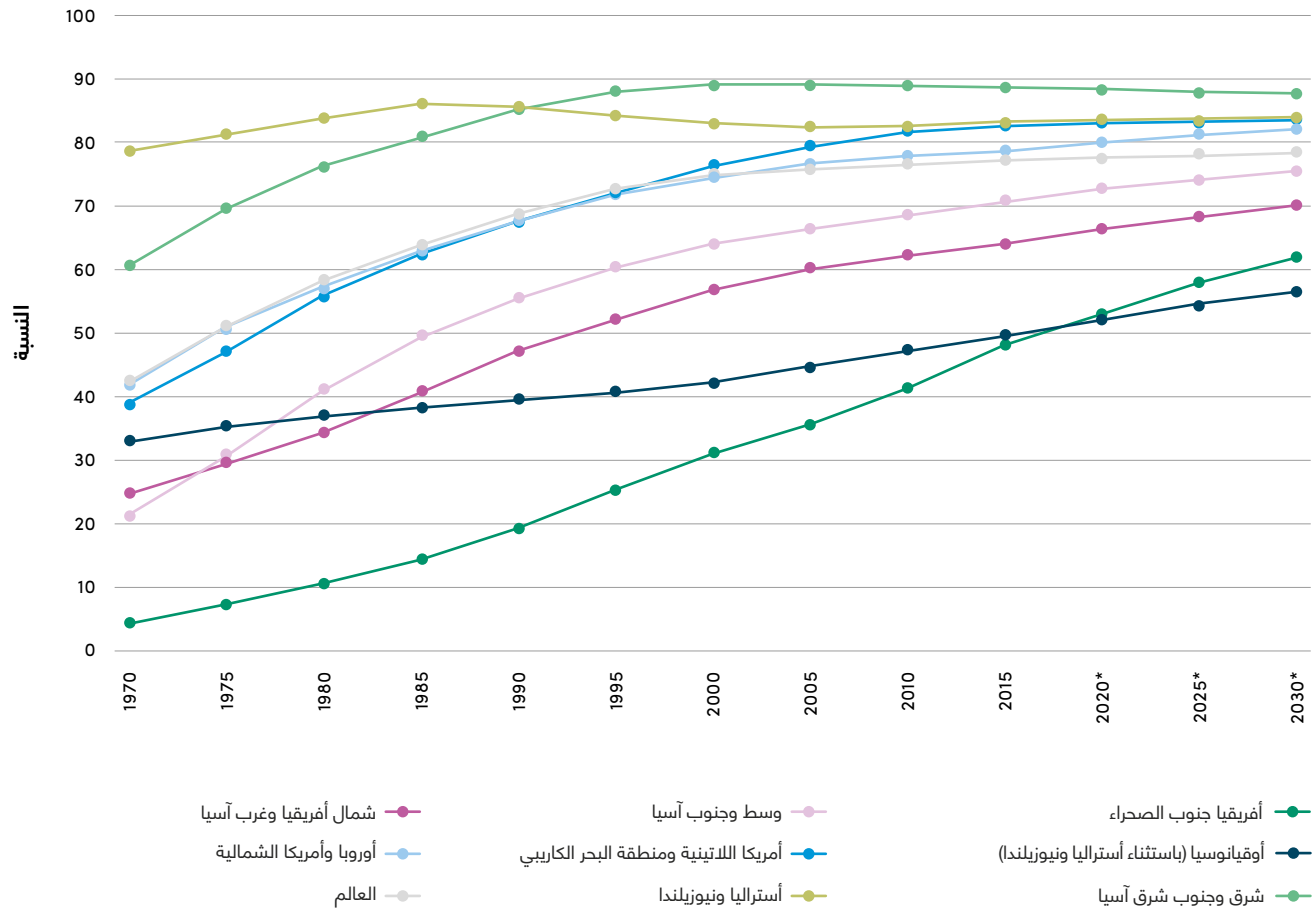
يعد هذا التقدم نتيجة الإجراءات الحكومية التي أعطت الأولوية لتعزيز النظام الصحي فعلى سبيل المثال، أنشأت رواندا مدارس للتدريب والقبالة لزيادة عدد الممرضات والقابلات والأطباء المدربين. اليوم، يلعب العاملون والعاملات في الرعاية الصحية المجتمعية أيضًا دورًا مهمًا في تقديم الخدمات وتوزيع الواقي الذكري ووسائل منع الحمل وتم تقديم التأمين الصحي المجتمعي في عام 1999 وبحلول عام 2010، بلغت معدلات التغطية 78 في المائة من الروانديين.³⁷

تعتبر التعبئة الفعالة لكل من التمويل المحلي والخارجي أساسية حيث أن رواندا لديها آلية صارمة لإدارة تمويل المانحين والمانحات وتصر على أن كل الدعم المتلقي منهم يتم توجيهه إلى الأولويات الحكومية الحالية.³⁸ زاد الإنفاق على الرعاية الصحية من 7.91 دولار أمريكي للفرد في عام 2002 إلى 48.08 دولارًا أمريكيًا في عام 2016 وهو ما يتجاوز الحد الأدنى الموصي به من منظمة الصحة العالمية والذي يبلغ 44.00 دولار أمريكي.³⁹

لا يزال هناك عدد من التحديات حيث تظل المواقف والمعتقدات التمييزية راسخة في بعض السياقات. ذكرت نساء كثيرات أنهن لا يستطعن الوصول إلى وسائل منع الحمل دون موافقة زوجهن بخلاف أن غالبًا ما يكون وصول الفتيات المراهقات غير المتزوجات إلى تنظيم العائلات محدودًا بسبب المواقف المرفوضة بين بعض العاملين والعاملات في مجال الصحة المجتمعية.⁴⁰ وقد ساعدت مراكز الشباب والشابات في المراكز الصحية أو مراكزهم المستقلة في تقديم الخدمات والخصوصية للشابات ولكنها ليست منتشرة بالقدر الكافي بعد.⁴¹

شكل بياني 3

الطلب على التنظيم العائلي وفقاً للأساليب المعاصرة الحديثة حسب المنطقة أو النساء المتزوجات أو المتزوجات من خلال الزواج المدني اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15-49 و1970-2030



المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة مقتبسة من إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية UN DESA 2018b and UN DESA 2018c

تشمل 185 دولة ومنطقة يبلغ عدد سكانها 90.000 نسمة أو أكثر، استناداً إلى البيانات المتاحة اعتباراً من فبراير 2018. تم تحويل تقديرات البلد المتوسطة (المعدلة) للنسب المئوية إلى عدد تقديرات النساء بضرب كل نسبة مئوية مقدرة بعدد المتزوجين أو النساء في الزواج المدني الذين تتراوح أعمارهم بين 15-49 سنة مرجعية والبلد. تم الحصول على تقديرات إقليمية وعالمية للنسب المئوية عن طريق قسمة عدد النساء اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل الحديثة على عدد النساء المتزوجات أو في الزواج المدني من سن 15 إلى 49 الذين عبروا عن طلب لتنظيم العائلات للسنة والمنطقة المرجعية. تستند بيانات 2020 و2025 و2030، التي تحمل علامة النجمة (*) إلى التوقعات.

3. ضمان وصول النساء إلى دخل كاف ومستقل

يظهر من مثال بنغلاديش (انظر صندوق 3).

هناك حاجة لسياسات سوق العمل والاقتصاد الكلي لتوليد عمل لائق إلى جانب أنظمة الحماية الاجتماعية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي التي تدعم مختلف العائلات وتشمل المكونات الأساسية للحماية الاجتماعية لتحقيق هذه الأهداف ما يلي: إجازة أمومة مدفوعة الأجر وإجازة أبوية والتحويلات الاجتماعية للعائلات التي لديها أطفال مع دعم إضافي لرب أو ربة الأسرة الوحيد/ة وصرف المعاشات التقاعدية الكافية من خلال مزيج من نظم المساهمة بين تلك القائمة على أساس المساواة بين الجنسين وغير القائمة عليه.

ولكي تزدهر العائلات، فإنها تحتاج إلى الحصول على دخل مناسب والذي يمكن تحقيقه من خلال العمل المرتكز على السوق أو عوائد الأصول مثل الأرض أو التحويلات الاجتماعية من أنظمة الحماية الاجتماعية. إن حصول المرأة على دخل خاص بها يمكنها من أن تكون على قدم المساواة مع الرجل في علاقاتها الحميمة ويعزز وضعها التفاوضي داخل العائلات ويمكنها من الخروج من الشراكات إذا احتاجت لذلك ومع ذلك، قد يعمل الزواج ووجود أطفال صغار في العائلات على إضعاف مشاركة المرأة في القوة العاملة (انظر الشكل البياني 4) ويرتبط بـ "عقوبات الأمومة" في الأجور. يمكن التغلب على المعايير الاجتماعية التي تقيد قدرة المرأة المتزوجة على العمل خارج المنزل، رغم أنها صارمة، كما

صندوق 3 توسيع نطاق خدمات تنظيم العائلات

في بعض السياقات، تجد مشاركة المرأة في قوة العمل مقاومة من الأزواج ويمكن أن تكون بمثابة حافز لعنف الشريك الحميم.

كيف تمكنت النساء المتزوجات في بنغلاديش من تولي العمل بأجر في مصانع تصدير الملابس خاصة في ضوء مخاوف الأزواج بشأن الآثار المترتبة على "شرف" العائلة في مجتمع تتطلب فيه قواعد البردة (نوع من أنواع الحجاب) من النساء البقاء في مأوى المنزل؟⁴² كشفت المقابلات التي أجريت مع الموجة الأولى من النساء لدخول هذه المصانع في الثمانينيات عن الاستراتيجيات العملية التي استخدمنها للتغلب على مقاومة أزواجهن.

إن الطبيعة الحميمة للعلاقات الزوجية تعني أن النساء فهمن مخاوف وقلق أزواجهن وتمكنوا من استخدام هذا الفهم للاستخدام الفعال في مفاوضاتهم.

أولاً، بررت النساء رغبتهم في العمل من حيث المخاوف المشتركة بشأن رفاه العائلات وخاصة مستقبل أفضل للأطفالهن وكآباء وأوصياء على رعاية الأسرة، وجد الرجال صعوبة في مواجهة هذه الحجج. ثانياً، سعت النساء إلى نزع فتيل الآثار الاجتماعية السلبية لوجودهن العام من خلال طمأنئة أزواجهن على أن بردهم (حجابهن) لم ينكسر لأن سلوكهم خارج المنزل لم يتغير: لم "يخرجوا" أبداً مع الآخرين بعد أوقات العمل وساروا من وإلى المصانع بسلوك محافظ.

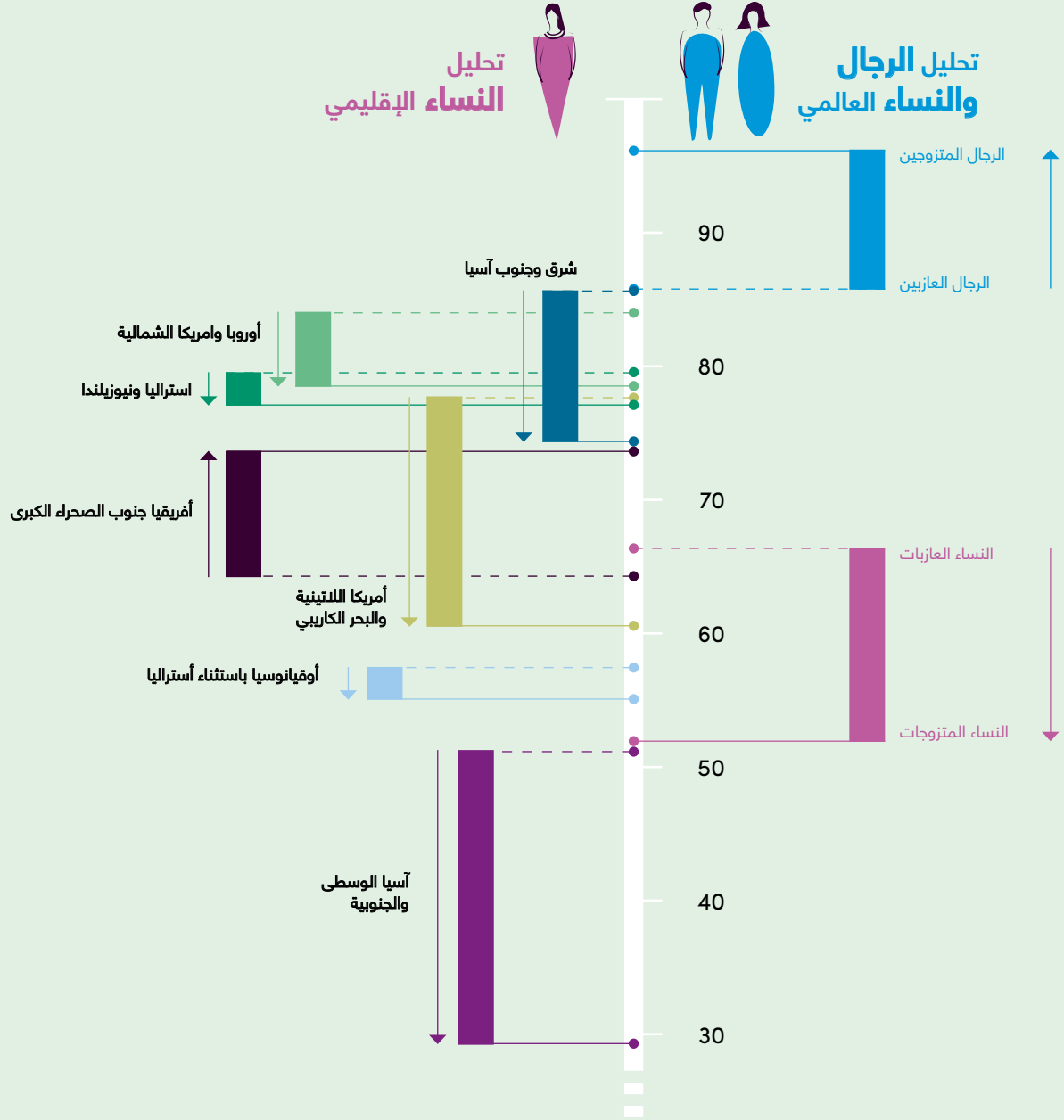
واتخذ العديد من النساء تدابير لضمان ألا يؤثر عملهن على مسؤولياتهن المنزلية (أو وسائل الراحة المنزلية للرجال) حيث نقل البعض هذه المسؤوليات إلى أفراد العائلة من الإناث في حين أن البعض الآخر قام بها قبل أو بعد العمل.

وقد سعت هذه الاستراتيجيات إلى طمأنئة أزواج النساء بأن عملهن خارج المنزل لن يزعزع الحياة العائلية ولكنها في الواقع، بالطبع أثرت.

لم تصبح النساء "متمردات" كما كان يخشى أزواجهن لكن كلا الجانبين أدركا قيمة المساهمات المالية للمرأة وكان هناك تحول واضح في ميزان القوى داخل المنزل.

تأثير الزواج على نسبة مشاركة النساء والرجال

على المستوى العالمي، بينما يؤدي الزواج إلى زيادة مشاركة الرجال في القوى العاملة، إلا أنه له تأثير معاكس على النساء.



معدل المشاركة في القوى العاملة بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و54 سنة حسب النوع الاجتماعي والحالة الزوجية والمنطقة، وفقًا لأخر سنة متاحة

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات من منظمة العمل الدولية (سنوات مختلفة) تم استخدام البيانات الخاصة بأحدث سنة متاحة لكل بلد، والتي تراوحت بين عامي 2007 و2018 وللجنة التي تضم 93 و109 دولًا على الصعيدين العالمي والإقليمي تحتوي منطقة أستراليا ونيوزيلندا على معلومات خاصة بأستراليا فقط. المجاميع الإقليمية المقدمة هي متوسطات مرجحة بناءً على أرقام السكان للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و54 عامًا (رجال ونساء)، حيث تم الحصول عليها من خلال إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة

4. دعم العائلات للعناية من خلال توفير الوقت والمال والخدمات

غير هادفة للربح مقدمة من أنواع مختلفة (مثل مركز مجتمعي لرعاية الطفل).

يجب بناء أنظمة الرعاية الوطنية تدريجياً لتشمل إجازة الأمومة والوالدية للآباء والأمهات الذين لديهم أطفال صغار والمزايا النقدية التي تمكن العاملين لحسابهم الخاص بشكل غير رسمي من أخذ إجازة وكذلك الإعانات النقدية وإعانات الإجازة لأولئك الذين يربعون أفراد العائلة الأكبر سناً أو الأشخاص الذين يعانون من إعاقة وهناك أيضاً حاجة إلى مزيد من الاستثمار العام في البنية التحتية الأساسية للحد من كدح الرعاية غير المدفوعة والعمل المنزلي في التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة المهنية (انظر صندوق 4) وفي الرعاية الطويلة الأجل للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

تقوم الكثير من العائلات برعاية ورعاية الأطفال سواء أكان ذلك من الأطفال الصغار أو البالغين أو كبار السن الضعفاء وبدون ذلك تتوقف للاقتصادات والمجتمعات عن العمل وغالباً النساء هن اللائي يقمن بالغالبية العظمى من أعمال الرعاية هذه. كما يوضح الشكل البياني 5 لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن العيش في أسرة فقيرة يزيد من الوقت الذي تقضيه المرأة في الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي وينطبق الشيء نفسه على النساء اللائي يعشن في منطقة ريفية ويتزوجن وينجبن أطفالاً صغاراً.

بينما تلعب العائلات دوراً رئيسياً في توفير الرعاية، تلعب المؤسسات والجهات الفاعلة الأخرى أيضاً دوراً في تمويل و / أو تقديم الرعاية سواء من خلال الأسواق (مثل عاملات المنازل بأجر) والقطاع العام (مثل دار رعاية كبار السن تديرها مؤسسة بلدية) أو

صندوق 4 توسيع نطاق تغطية ونوعية خدمات رعاية الأطفال في إكوادور عبر مراكز المجتمع في رواندا

تقدم مراكز تنمية الطفل التي يبلغ عددها 3800 مركز (Centros de Desarrollo Infantil) والتي تعرف سابقاً باسم Centros Infantiles del Buen Vivir) في إكوادور، خدمات الرعاية لأكثر من 138000 طفل من أبوين عاملين.⁴³ حيث يتم تنسيق الخدمات بطريقة مركزية ولكن يتم توفيرها بشكل أساسي من خلال الاتفاقات بين المحليات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وتوسعت تغطية الخدمة للأطفال الذين يبلغون 5 سنوات فأقل من أقل من 3% في عام 2000 إلى أكثر من 22% في عام 2015.

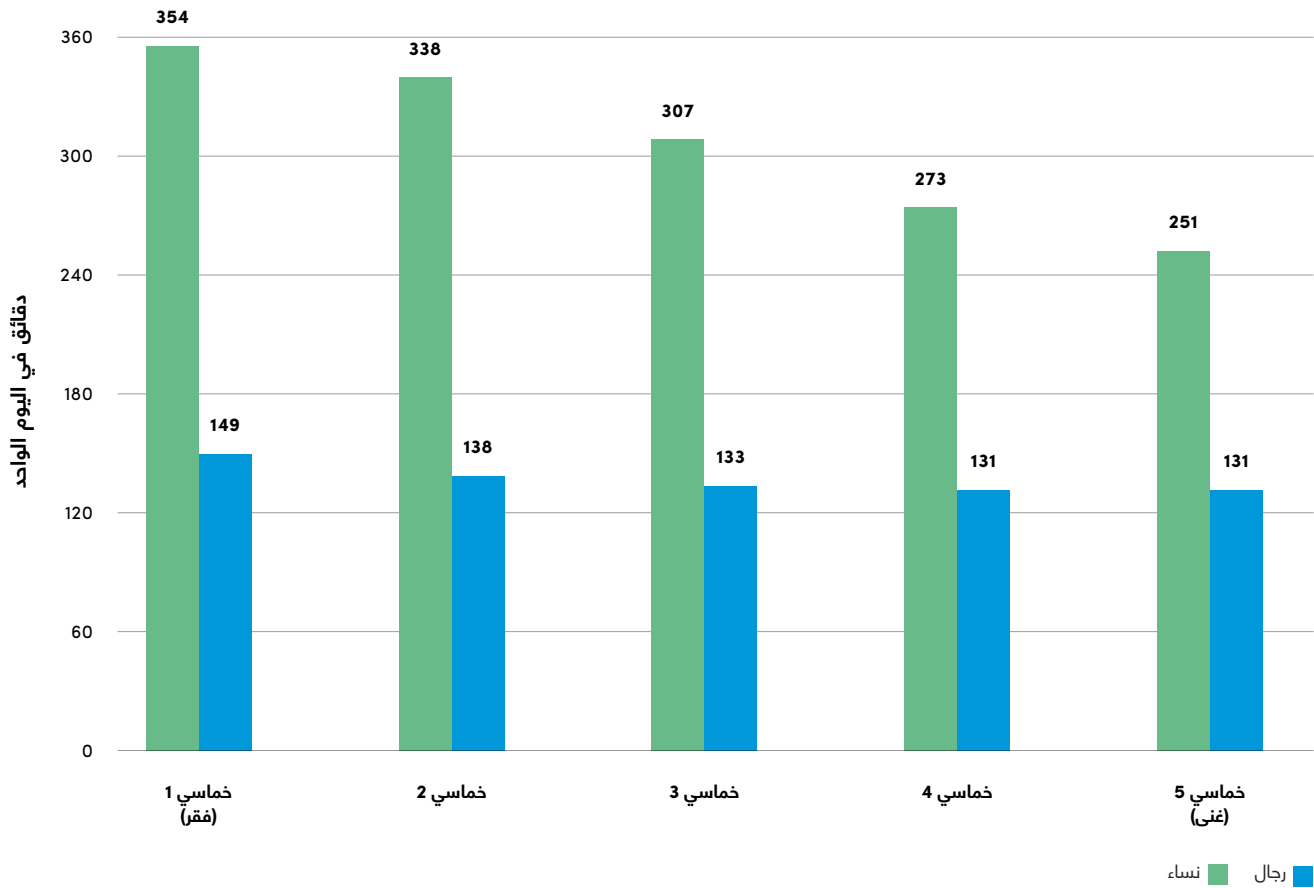
وبالإضافة إلى إمكانية الوصول للأطفال، قطعت الحكومة خطوات مهمة في إطار إستراتيجية أوسع تهدف إلى تحسين جودة الخدمات فعلى سبيل المثال، استعانت بمهنيين نساء ورجال متخصصين في التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة لتنسيق تقديم الخدمات المركزية في حين أنه حتى عام 2013 كان مقدمو الرعاية متطوعين ومتطوعات تلقوا راتباً صغيراً، فقد تم إضفاء الطابع الرسمي على هذه القوة العاملة واحترافها.

هؤلاء العمال الذين يطلق عليهم الآن اسم "مروجي تعليم الطفولة" يتلقون تدريباً يتيح لهم الحصول على شهادة تقنية بعد ثلاث سنوات من الدراسة بدوام جزئي ويحصلون على الحد الأدنى للأجور والمزايا الاجتماعية الكاملة.⁴⁴

على الرغم من هذه الإنجازات، فهناك احتياج للمزيد من توسيع تغطية الخدمات. ففي ظل الكساد الاقتصادي، تباطأت سرعة إنشاء مراكز جديدة بين عامي 2013 و2015. كما أنه من الضروري الاستمرار في تحسين جودة الخدمات والتدريب للكوادر المهنية التي تقدم خدمات الرعاية.

شكل بياني 5

الطلب على التنظيم العائلي وفقًا للأساليب المعاصرة الحديثة حسب المنطقة أو النساء المتزوجات أو المتزوجات من خلال الزواج المدني اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15-49 و1970-2030



المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 2018

ملاحظة: يعتمد المتوسط غير المرجح على أحدث نقاط البيانات المتاحة لمجموعة من 11 دولة: الأرجنتين (2013) والبرازيل (2012) وشيلي (2015) وكولومبيا (2012) وإكوادور (2012) والسلفادور (2010) وغواتيمالا (2011) وهندوراس (2009) والمكسيك (2014) وبيرو (2010) وأوروغواي (2013) مع إعطاء كل بلد نفس الأهمية النسبية.

5. المنع والاستجابة للعنف ضد المرأة داخل العائلات

ينبغي إصلاح قوانين الأسرة لدعم حقوق المرأة في الزواج والطلاق والحضانة حتى تكون المرأة أكثر قدرة على ترك المواقف المسيئة أو العنيفة وللسبب نفسه، يعد إصلاح لوائح الهجرة لضمان حصول المرأة المهاجرة على وضع إقامة مستقلة عن شركائها أمر بالغ الأهمية بالإضافة إلى ضمان وصول المرأة إلى دخل مستقل. إن سن القوانين واللوائح المناسبة، لتحسين وصول المرأة إلى العدالة يتطلب مجموعة من التدخلات التكميلية ويشمل ذلك إنشاء وتعزيز خدمات الدعم المنسقة والمتعددة القطاعات للناجيات واستثمارات كبيرة وطويلة الأجل في برامج الوقاية لمعالجة دوافع العنف (انظر صندوق 5) ويجب حماية هذه الخدمات في أوقات التقشف.

يمكن أن تكون العائلات مكان لانعدام الأمن العميق للنساء والفتيات لأن المنزل هو المكان الذي من المرجح أن يواجهن فيه العنف وسوء المعاملة فعلى الصعيد العالمي، يبلغ %17.8 من النساء عن تعرضهن للعنف البدني أو الجنسي على يد شريك حميم خلال الأشهر الـ 12 الماضية (انظر الشكل البياني 6) لذلك، على الدول التزامات واضحة بتنفيذ القوانين والسياسات والبرامج للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. حيث تعد القوانين التي تُعرف أشكال العنف المختلفة ضد النساء والفتيات في العائلات بأنها جرائم مهمة لمساءلة مرتكبيها عن أفعالهم لأنها توفر سبل للضحايا أو للناجيات لطلب العدالة والإشارة إلى عدم مقبولية العنف في المجتمع الأوسع.

صندوق 5 الدروس المستفادة من "ساسا" تدخل المجتمع للتعبئة

مشروع "ساسا" هو تدخل في تعبئة المجتمع بدأته منظمة غير حكومية في أوغندا تسمى "رفع الأصوات" ويسعى إلى تغيير المواقف المجتمعية والأعراف والسلوكيات التي تؤدي إلى عدم المساواة بين الجنسين والعنف وزيادة تعرض النساء لفيروس نقص المناعة البشرية. ويفحص المشروع ديناميات القوة والعلاقات بين الجنسين ويعمل بشكل منهجي مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في المجتمع لتعزيز التحليلات والمناقشات النقدية. إن كلمة "ساسا" والتي تعني "الآن" في السواحيلية، هي اختصار للمراحل الأربع من النهج: البدء والتوعية والدعم والعمل.

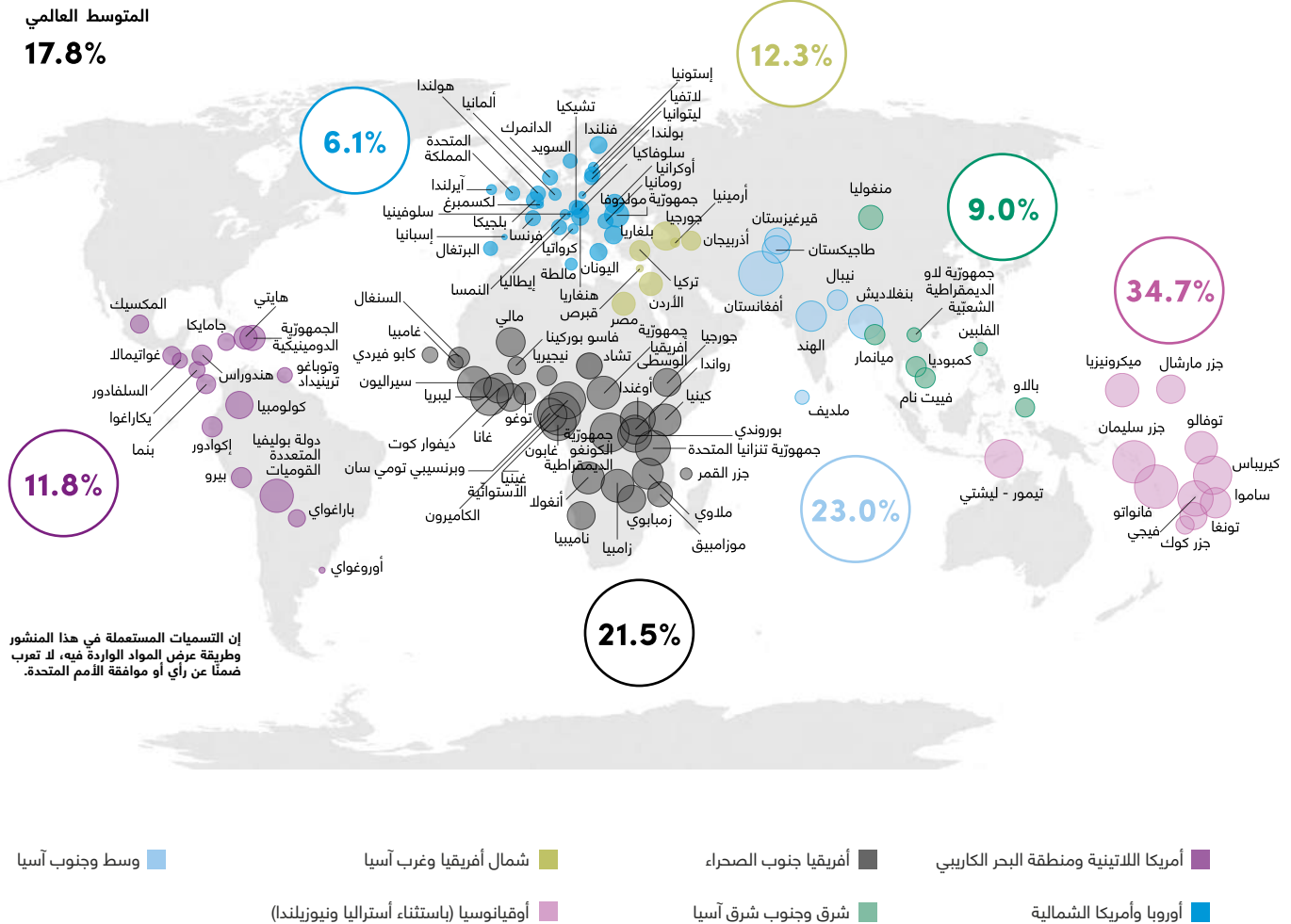
وجدت النتائج المستخلصة من تقييم عام 2013 انخفاضاً في القبول الاجتماعي المبلغ عنه للعنف البدني في العلاقات بين النساء والرجال على حد سواء وزيادة في القبول الاجتماعي لرفض المرأة لممارسة الجنس مع شريكها. كانت مستويات النساء المبلغ عنها من العنف الشريك الجسدي خلال الاثني عشر شهراً السابقة للدراسة أقل بنسبة %52 في مشروع ساسا مقارنة مع المجتمعات الأخرى.⁴⁵

تم تحقيق هذه النتائج من خلال تركيز مشروع ساسا على ديناميات العلاقات الفردية وكذلك تأثير المشروع على المعايير الاجتماعية داخل المجتمع الأوسع اما على مستوى العلاقة، ساعد المشروع الأزواج على استكشاف فوائد أدوار النوع الاجتماعي التي تدعم بعضها بعضاً وشجع التواصل المحسن واتخاذ القرارات المشتركة وحل المشكلات وعلى مستوى المجتمع. ركز المشروع على تعزيز مناخ عدم التسامح مع العنف ضد المرأة وقد فعلت ذلك من خلال المراسلة وإشراك أفراد المجتمع في المناقشات لتقليل مقبولية العنف ضد المرأة وتحسين مهارات الأفراد والرغبة والشعور بالمسؤولية للحد من العنف ضد المرأة في مجتمعاتهم.

إن التحدي لمثل هذا المشروع الذي يتسم بسياق محدد وكثيف للموارد والوقت هو قابلية التوسع والاستدامة وبخلاف ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من البحث لدراسة كيف يمكن رفع مستوى هذا النموذج إلى المستوى الوطني.

شكل بياني 6

نسبة النساء والفتيات اللاتي سبق لهن الدخول في علاقة اسرية اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة والمعرضين للعنف البدني أو الجنسي من قبل شريك حالي أو سابق في فترة سابقة من 12 شهراً، حسب المنطقة أو آخر سنة متاح فيها النسبة:



المصدر: قسم الإحصاءات التابع للأمم المتحدة 2018

ملاحظات: تُظهر الدوائر متوسطات مرجحة للسكان لكل منطقة بالنسبة للنساء الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 عامًا فيما مجموعه 106 دولة وإقليم وتستند أوزان السكان إلى أرقام عام 2017 الخاصة بالبلدان والأقاليم التي تتوفر عليها بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر من World Population Prospects. يغطي هذا التحليل 106 بلدان وإقليم بما في ذلك 54.4% من البلدان و50% من سكان النساء والفتيات الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 سنة وبالنسبة لشرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشمال أفريقيا وغرب آسيا، تغطي البيانات 48.4% و41.7% من سكان المنطقة على التوالي.

تستند المجاميع الإقليمية والعالمية التي تحمل علامة النجمة (*) إلى أقل من ثلثي سكانها ويجب التعامل معها بحذر أما في جميع المناطق الأخرى، تستند المجاميع إلى بيانات تغطي ثلثي سكان المنطقة أو أكثر. كانت التغطية السكانية غير كافية لحساب المتوسط الإقليمي لأستراليا ونيوزيلندا وبالتالي لم تظهر. بالنسبة لـ 75 من أصل 106 دولة تتراوح الفئة العمرية للنساء بين 15 و49 عامًا بينما تتراوح أعمارهم بين 30 و18 عامًا. في حالة باراغواي، تكون العينة للنساء من الفئة العمرية 15-44 سنة والبرتغال، الفئة العمرية 18-50 وكانت بيانات كوت ديفوار مخصصة للنساء المتزوجات فقط ويختلف تعريف العنف الجنسي عن المعايير في نيكاراغوا وباراغواي وأوروغواي حيث يختلف تعريف العنف البدني والجنسي عن المعيار بالنسبة لجميع الدول الأوروبية في العينة.

6. تنفيذ سياسات ولوائح التي تدعم العائلات المهاجرة وحقوق المرأة

العائلة، ومنح الإقامة المستقلة للنساء اللاتي يهاجرن ضمن نظم الزواج أو لم شمل العائلة. تظهر قصة التغيير لاندونيسيا كيف أثرت منظمات المجتمع المدني بشكل كبير في الضغط على الحكومات لسن إجراءات لضمان تمتع المهاجرين والمهاجرات بحقوق الإنسان الخاصة بهم. إن ضمان وصول الجميع إلى خدمات الضمان الاجتماعي والخدمات العامة الغير مقصورة على المواطنين أو المهاجرين المسجلين فقط والتي تشمل الصحة والتعليم ورعاية الأطفال، من الأهمية لضمان قدرة النساء المهاجرات وعائلتهن على تحمل مسؤوليات الرعاية وعدم دفعهن لخط الفقر. هناك حاجة أيضًا إلى سياسات اقتصادية واجتماعية تعالج العوامل التي تحت النساء والرجال على الهجرة وترك أفراد أسرهم خلفهم.

في حين أن الهجرة يمكن أن تفتح فرصًا جديدة للإقامة للنساء اللواتي يهاجرن من خلال زواج النساء، فإنها تتطلب في كثير من الأحيان من العائلات التنقل في خطط لم شمل العائلات وتتطلب شبكة معقدة من السياسات واللوائح التي تؤثر على الظروف التي يعيش فيها أفراد العائلة معًا أو بشكل منفصل. فعلى سبيل المثال، هناك اختلافات واسعة النطاق داخل الدول في الأطر التنظيمية لسن تدابير لضمان تمكين أولئك الذين يهاجرون من لم شمل أفراد العائلة وهناك بعض الدول التي تشترط توافر مؤهلات أو مستوى معين من المهارات للتأهل. يمكن أن توفر الدول الخيارات السياسية التي تعزز قدرة النساء قادرة التفاوضية تجاه أفراد العائلة الآخرين فعلى سبيل المثال، من خلال تسجيل نساء ملتزمات اللجوء والمهاجرات بشكل منفصل عن ذكور

قصص التغيير واحداث التقدم

كسب الحماية للعاملين المهاجرين في إندونيسيا وأسرهم

تعمل الغالبية منهن في عمل غير رسمي كخدمات في المنازل. 46 وتقول هداية إن العديد من العائلات في إندونيسيا تتوقع أن يبحث شخص بالغ واحد على الأقل عن العمل في الخارج من أجل تأمين فرص تعليم وحياة أفضل لأطفالهم. وفي القرية التي نشأت فيها، تربي العديد من أصدقاء هداية من قبل الأجداد بينما كان آباؤهم يعيشون في الخارج و صرحت قائلة: "لقد أدركت أن هذا كان مجتمعي ومشكلتي أيضًا"

في عام 2004، بدأت هداية ومجموعة من الناشطين والناشطات الآخرين في مجال حقوق الإنسان "رعاية المهاجرين" التي تناضل من أجل حماية أفضل للعمال المهاجرين من إندونيسيا حيث تتلقى المنظمة الآن أكثر من 1000 مكالمة كل عام من العمال أو العائلات التي تحتاج إلى مساعدة.

يتمتع الملايين من الجنسية الإندونيسية الذين يعملون في الخارج الآن بحماية قانونية حصلوا عليها بشق الأنفس ضد الاستغلال، وذلك بفضل عمل رواد حملات التوعية.

كانت أنيس هداية طالبة عندما التقطت الصحيفة ذات صباح وقرأت قصة امرأة محلية تركت أطفالها الصغار في إندونيسيا للعمل على بعد آلاف الأميال في إحدى دول الخليج وهناك تم استغلالها وضربها واغتصابها من قبل صاحب عملها وعندما عادت إلى منزلها مرة أخرى، تم نبذها من مجتمعها وعانت عائلتها الصغيرة من الإذلال والنبذ أيضًا.

يوجد في إندونيسيا واحدة من أكبر مجتمعات العمال المهاجرين في العالم، ففي عام 2016 كان ما يقدر بنحو 9 ملايين من مواطني إندونيسيا يعملون في الخارج نصفهم من النساء اللاتي



أنيس هداية، مؤسسة منظمة رعاية المهاجرين والمهاجرات في منزلها.

صورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ إد راي

رغم أن هذا انتصار لمجموعات المجتمع المدني في المنطقة، إلا أن هداية تقول إنه لا يزال هناك عمل عاجل يتعين القيام به فإن إحدى أولويات رعاية المهاجرين والمهاجرات هي الكفاح من أجل حقوق ملايين العمال الذين لا يحملون وثائق وأولئك الذين يهاجرون للعمل من خلال قنوات غير رسمية حيث أنهم مستبعدون من الإجماع وتركوا دون حماية ودون اعتراف من قبل حكوماتهم. تقول هداية أيضًا: "إننا ننظر إلى العمال الذين لا يحملون وثائق من منظور حقوق الإنسان والحقوق العمالية ولكن هذا الرأي لا ينعكس في السياسة أو قوانين بلدنا أو منطقتنا".

” إن التقدم الذي أحرز في السنوات القليلة الماضية يمنحنا الثقة في أنه يمكننا العمل من أجل تغيير دائم ومستدام “

في عام 2017، أصدرت الحكومة تشريعات جديدة تضمن لأول مرة بعض الحقوق الأساسية للعمال المهاجرين من خلال القنوات الرسمية حيث تقول هداية: "التشريع الجديد، رغم أنه غير مثالي، يعد نصرًا كبيرًا لنا". إن أحد أهم الأحكام التي قامت بها حملة رعاية المهاجرين والمهاجرات بنجاح هو تقليص قوة وكالات التوظيف في عملية الهجرة.

تساعد رعاية المهاجرين والمهاجرات القرى على دعم الأطفال الذين تركوا عند هجرة الوالدين حيث تقول هداية: "علينا أن نعرف ما إذا كان طفل ما يتوقف عن الذهاب إلى المدرسة أو إذا كان يُعامل معاملة سيئة في المنزل أثناء وجود أحد الوالدين في الخارج" وأضافت قائلة "نحن نساعد على تنفيذ الأنظمة التي تضع رفايتهم في أيدي المجتمع والتأكد من إدراج أسر عاملات المنازل في برامج تخطيط وتنمية القرية، بهذه الطريقة تتحمل القرية بأكملها مسؤولية جماعية."

إن المنظمة لا تركز فقط على المجتمعات المحلية حيث شهد عام 2017 أيضًا توقيع إجماع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) البارز بشأن حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين والذي وعدت فيه حكومات من 10 دول في المنطقة بتعزيز الحماية الاجتماعية والوصول إلى العدالة وحقوق الإنسان وحقوق ملايين العمال المهاجرين في كل من بلدان المصدر والمقصد.

7. الاستثمار في البيانات التي تراعي النوع الاجتماعي داخل العائلات والأسر المعيشية

التنوع في تكوين العائلة وتوفير بيانات موثوق بها على المستوى الفردي كما يوضح صندوق 6 حيث تبذل الجهود في العديد من المناطق لتسجيل أشكال العائلات المتنوعة والناشئة.

إن التحيزات في أدوات جمع البيانات الحالية والفجوات بين الجنسين في التغطية يجب تحديدها والقضاء عليها بشكل منهجي وتعزيز القدرات متعددة اللغات والثقافات وقبل كل شيء، تتطلب هذه التدابير الاستثمار وبناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية ويتطلب أيضًا وضع السياسات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي للنهوض بحقوق المرأة ودعم الحياة العائلية وأيضًا اتباع نهج متعدد الأساليب ومتعدد التخصصات لتكامل المعلومات الكمية مع الأدلة النوعية للسياق.

توجد فجوات كبيرة في معرفتنا بحياة العائلات المعاصرة حيث تحد قيود البيانات، في جميع المناطق، بشكل كبير من قدرة صانعي السياسات على تصميم السياسات العامة وتكييفها لتعكس الحقائق المتغيرة للعائلات ويلزم تعزيز أنظمة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية التي تجمع معلومات عن الأحداث الرئيسية في الحياة (المواليد والوفيات والزواج والطلاق). تفتقر ما لا يقل عن 110 دولة نامية إلى أنظمة تسجيل وظيفية وتسجيل أحداث حيوية لسكان محددين، مما يؤثر على قدرة الحكومات على وضع سياسات والتخطيط لها مثل التحويلات الاجتماعية للأسر التي لديها أطفال صغار.

تتطلب التعدادات والدراسات الاستقصائية التمثيلية على المستوى الوطني إعادة تشكيل منهجية من أجل تحسين تسجيل

صندوق 6 الجهود الرامية إلى تحديد "العائلات الناشئة" في الإحصاءات

تسعى فرق الإحصاء إلى ابتكار طرق لالتقاط الأنواع "الناشئة" من العائلات وتتباين هذه التعريفات العائلية عبر السياقات الوطنية والإقليمية لأنها تعكس الأنماط المحددة للسياق والشواغل السياسية فعلى سبيل المثال، بعد الاعتراف القانوني بتنوع أكبر لأشكال الشراكة، أعطت عدة بلدان في أمريكا اللاتينية الأولوية لتوثيق المعاشرة و/أو الأزواج من نفس الجنس.⁵⁰

نظرت الدول الأوروبية في مجموعة أوسع من أشكال العائلات أيضًا ويشمل ذلك "العائلات المختلطة" التي تتكون من زوجين متزوجين أو متعاونين مع طفل أو أكثر من طفل أو أكثر من زوج أو زوجة سابقًا لكل من الشريكين أو كليهما⁵¹ والشركاء الذين يحافظون على علاقة حميمة ولكن يعيشون في منزلين منفصلين.⁵²

قد تجعل المعايير الاجتماعية السائدة من الصعب إدراج أسئلة معينة في الاستطلاعات، لكن غيابها يعزز فكرة أن هذه الأنواع من العائلات أو العلاقات نادرة أو غير موجودة مما يخلق حلقة ودائرة بلا نهاية فمن المهم كسر هذه الدائرة إذا أردنا تعزيز المعرفة والفهم لكيفية عيش العائلات اليوم.

8. التأكد من توفر الموارد للسياسات الصديقة للعائلة

بالنسبة لخمس البلدان، ستكلف هذه السياسات أكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني الحاجة إلى دعم دولي إضافي (انظر الشكل البياني 7).

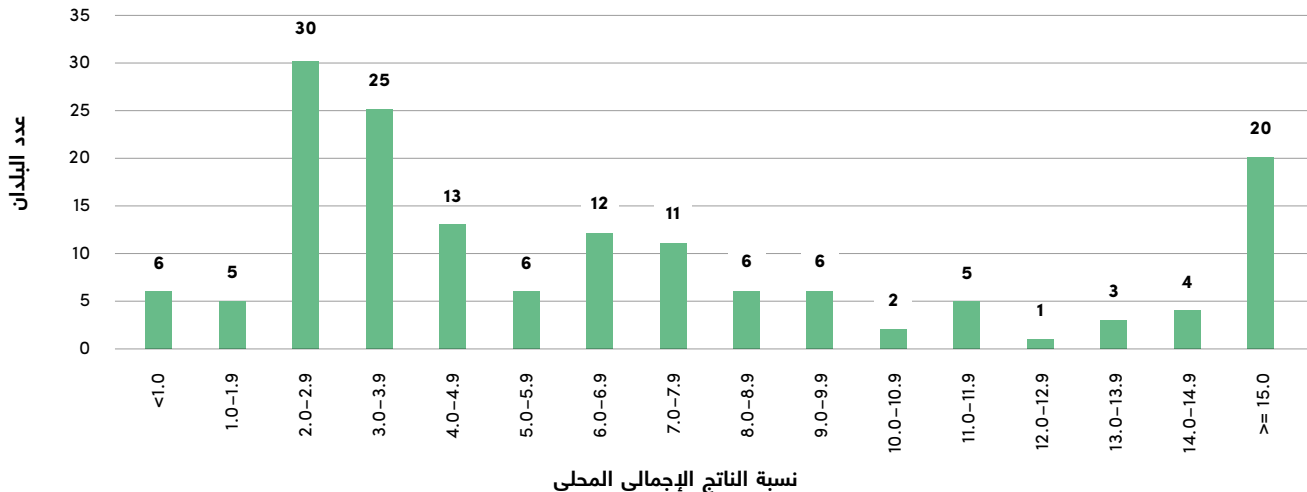
لكي تكون هذه السياسات ميسورة التكلفة، يجب على الحكومات جمع الموارد بطرق عدة وذلك من خلال زيادة إيرادات الضرائب وتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي والاقتراض أو إعادة هيكلة الديون والحد من التحويلات من الجنوب إلى الشمال والقضاء على التدفقات المالية غير المشروعة وزيادة المساعدات والتحويلات.

هذه الاستثمارات لها عوائد كبيرة للنساء والفتيات وللعائلات وللمجتمع وتبني هذه الأجندة القدرات البشرية للأطفال وتحمي كرامة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وتوفر فرص عمل لائقة للنساء والرجال في قطاع الرعاية.

حثت لجنة وضع المرأة الدول الأعضاء على تنفيذ سياسات موجهة نحو العائلات تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.⁵³ ويقترح هذا التقرير مجموعة من السياسات التي من شأنها ضمان الوصول إلى أمن الدخل الأساسي والرعاية الصحية الأساسية على مدار دورة الحياة لجميع الناس تمثيلاً مع توصية منظمة العمل الدولية لأرضيات الحماية لعام 2012 (رقم 202) والتأكد من أن أطفال ما قبل المدرسة وكبار السن يمكنهم الوصول إلى خدمات رعاية جيدة بالإضافة إلى الإرادة السياسية التي تتطلب مثل هذه الحزمة من السياسات الصديقة للأسرة والموارد الكافية. يوضح التحليل الذي تم إعداده لهذا التقرير أن هذه السياسات مناسبة لمعظم الدول.⁵⁴

من أجل سد فجوات الدخل والصحة والرعاية، يمكن لربع الدول (41) من أصل 155 تمت دراستها) تنفيذ السياسات المطلوبة بأقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من نصف الدول (79) بوسعها فعل ذلك بأقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل بياني 7 عدد البلدان حسب الموارد اللازمة لسد فجوات الدخل والصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في 2015



المصادر: بيرباوم وسييتشون فورثكمنج.

ملاحظات: تم استخدام بيانات عام 2015 أو آخر سنة متاحة لكل دولة لعينة من 155 دولة وعندما لا تتوفر تقديرات قطرية لبيانات المدخلات، يتم احتساب القيم بناءً على متوسط القيم في البلدان في نفس المنطقة وفئة الدخل (باستثناء البيانات عن فجوات الفقر ومعدلات البطالة ومعدلات المشاركة في القوى العاملة والولادة الماهرة والإنفاق على الرعاية طويلة المدس).

المراجع

للحصول على القائمة الكاملة للمراجع، يرجى الرجوع للتقرير المتاح على <http://progress.unwomen.org>

1. Sen 1990a.
2. Agarwal 1997.
3. Sierminska and Girshina 2017.
4. Budig and England 2001.
5. Alvaredo et al. 2017.
6. Nieuwenhuis and Maldonado 2018.
7. Based on average differences in female/male unweighted means. UN Women calculations based on UNSD 2018.
8. UNODC 2018.
9. This figure is based on a weighted average for a sample of 86 countries and territories covering 78.5 per cent of the World's population.
10. This analysis covers 88 countries and territories comprising 61.3 per cent of the world's population, based on latest available data from 2007 onwards.
11. Therborn 2004.
12. UN DESA 2011.
13. Barker 2017.
14. Posel et al. 2011.
15. Härkönen 2014.
16. Stevenson and Wolfers 2006.
17. De Vaus et al. 2015; Gadalla 2008.
18. Elson 1998; UN Women 2014b.
19. UN General Assembly 1948. 217 A (III).
20. Sepúlveda Carmona 2017.
21. Pateman 1983.
22. UNFPA 1994.
23. UN CEDAW 2017b.
24. UN General Assembly 1989.
25. Htun and Weldon 2018.
26. UN General Assembly 1979, Declarations and Reservations, endnote 82; Tamaru et al. 2018.
27. Khalil 2014; Debuysere 2016.
28. Hitman 2018.
29. Tamaru et al. 2018.
30. Library of Congress 2018.
31. For example, the proportion of households headed by women is 12.9 per cent in Egypt, 13 per cent in Jordan, 9.8 per cent in State of Palestine and 7.8 per cent in Yemen. See: UN DESA 2018a.
32. See, for example, Powell 2017.
33. UN HRC 2018, para. 8. See also: UN CESCR 2016.
34. UN Women calculations from UN DESA 2018b; UN DESA 2018c.
35. UN DESA 2017m.
36. WHO et al. 2015.
37. Bucagu et al. 2012.
38. AFIDEP 2013.
39. WHO 2014b; World Bank 2016.
40. Farmer et al. 2015.
41. Schwandt et al. 2018.
42. Kabeer 2000.
43. Velasco 2017; Araujo et al. 2013.
44. Ministerio de Inclusión Económica y Social (Ecuador) 2013, pp. 25–26; Ministerio de Inclusión Económica y Social (Ecuador) 2018.
45. Abramsky et al. 2016.
46. World Bank 2017a.
47. President of the Republic of Indonesia 2017.
48. ASEAN 2017a, 2017b.
49. World Bank 2018a; Centre of Excellence for CRVS Systems 2019a, 2019b.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هي منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والهيئة هي النصير العالمي الرئيسي لقضايا المرأة والفتاة، حيث أنشئت بغرض التعجيل بإحراز تقدم فيما يتصل بتلبية احتياجاتهن على الصعيد العالمي.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة في جهودها لإرساء معايير عالمية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، كما تعمل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لس ن القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لتنفيذ هذه المعايير. كما تساند الهيئة مشاركة المرأة على نحو متكافئ في كافة جوانب الحياة ومناحيها، مع التركيز على المجالات الخمسة التالية ذات الأولوية: زيادة الدور القيادي للمرأة ومشاركتها؛ وضع حد للعنف ضد المرأة؛ إشراك المرأة في جميع جوانب عمليات السلام والأمن؛ تعزيز تمكين المرأة اقتصاديا ؛ وجعل المساواة بين الجنسين في قلب عمليات التخطيط للتنمية الوطنية ووضع مبادراتها. كما تنسق هيئة الأمم المتحدة للمرأة أعمال منظومة الأمم المتحدة المعنية بتشجيع المساواة بين الجنسين وتعزيزها وترؤج لها.



Planet 50-50 by 2030
Step It Up for Gender Equality

220 شرق شارع 42. نيويورك
رمز بريدي: 10017 الولايات المتحدة
هاتف: 646 - 781 - 4400
فاكس: 646 - 781 - 4444

www.unwomen.org
www.facebook.com/unwomen
www.twitter.com/un_women
www.youtube.com/unwomen
www.flickr.com/unwomen
www.instagram.com/unwomen